انطلاق فعاليات مؤتمر الإصلاح الإداري تحت عنوان «إدارة فعالة.. نحو مؤسسات ديناميكية»

عرنوس: أهم صعوبات مشروع الإصلاح الإداري هي مقاومة التغيير

محمود الصالح

انطلقت أمس أعمال مؤتمر الإصلاح الإداري الذي ينعقد تحت شعار «إدارة فعالة.. نحو مؤسسات ديناميكية» بهدف البحث في الإشكاليات المشتركة بين كافة الوزارات على مستوى البنية التنظيمية والموارد البشرية العاملة فيها واقتراح كيفية معالجتها. وذلك بحضور رئيس مجلس الوزراء حسين عرنوس ووزراء الإدارة المحلية والبيئة والأشغال العامة والإسكان والمالية والصناعة والتنمية الإدارية.

وتحدث رئيس مجلس الوزراء في افتتاح المؤتمر بكلمة قال فيها: أقف اليوم معكم لتتابع الخطوات التنفيذية لمشروع الإصلاح الإداري الذي أطلقه رئيس الجمهورية، ولنرسم مشهداً إضافياً من مشاهد النصر في المعارك التي يديرها سيادته بسواعد أبناء الوطن ومؤسساته، وفي ظل الإصرار على استكمال بناء دولة المؤسسات والقانون والإدارة الفاعلة.

وأضاف عرنوس: لقد أثبتت الدولة السورية، خلال مدة الحرب الوجودية أنها دولة قوية متماسكة، حافظت على دور «الدولة المتدخلة» حيث يجب التدخل، و«الدولة الراعية» حيث تجب الرعاية، وحسبها في ذلك توفير البيئة المناسبة لاستثمار كل الطاقات الوطنية الممكنة لتقديم أفضل مستوى ممكن من الخدمات والرعاية للمواطنين.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن تمكين القطاع العام وتعزيز دوره في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، ليس إطلاقاً على حساب دور القطاع الخاص. فبناء الدولة وتنفيذ خططها هو مسؤولية مشتركة وتكاملية بين القطاعين العام والخاص، هي تكاملية إغناء لا تكاملية إلغاء. وتعزيز قدرات القطاع العام، هو من دون شك تحصينٌ أيضاً وتعزيزٌ لدور القطاع الخاص.. وهذا ما ينطبق أيضاً على القطاع الخاص نفسه، فبقدر ما يكون القطاع الخاص الوطني أيضاً قوياً ومتطوراً ومنظماً، يكون شريكاً داعماً ومفيداً للقطاع العام.

في مشروع الإصلاح الإداري دعوة تلقائية للقطاع الخاص الوطني لتبنّي مشروع الإصلاح الإداري الوطني، ليكون أيضاً قادراً على التعامل مع بيئة الأعمال المتطورة والعصرية التي تستوجب من كلا القطاعين العام والخاص مراجعة البنية الإدارية وكفاءة الأداء لضمان التنافسية والمرونة لهذه البنية، وعلى النحو الذي يمكنهما من العمل معاً لتحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية، للمواطنين.

وأشار رئيس مجلس الوزراء إلى أن أهم موجبات وصعوبات الإصلاح الإداري في أن معاً هو مقاومةُ التغيير من بعض الموارد البشرية المعنية بهذه العملية. وقال: فكلما تمكنا من نشر ثقافة الإصلاح والتغيير بشكل فعال، وكلما جعلنا المعنيين بهذه العملية مقتنعين ومؤمنين بها، تمكنا من تحييد مقاومة التغيير وتمكنا من الوصول إلى الأهداف المنشودة بأسرع وقت ممكن. فمقاومة التغيير قد تكون إراديةً ومقصودةً من بعض الانتهازيين المستفيدين من الواقع الراهن، ولا يريدون أي إصلاح يفوّت عليهم مكاسبَهم الشخصية. وقد تكون مقاومةُ التغيير من جهة أخرى لا إرادية أو غير مقصودة من خلال الاعتقاد أن الأداء الإداري والوظيفي السائد اكتسبَ أحقيَّةً وشرعية وكفاءة عبر التقادم الزمني، ولا داعي للتغيير معه. وبجميع الأحوال، علينا التعامل مع كلا النوعين من مقاومة التغيير، لتجاوزهما وإطلاق المشروع بكل طاقته.

وبيّن عرنوس أننا إلى جانب النجاحات الوطنية الكبرى التي حققتها العقول والسواعد السورية المبدعة في إعادة تأهيل مصافي النفط، والمحطات الكهربائية، ومحطات ضخ ومعالجة المياه، وآبار النفط والغاز، فإننا نقف اليوم مع تقدم مشروع الإصلاح الإداري أمام إنجاز وطني إضافي يكسر أطواقَ الحصار، ويثبت أن أشد أنواع الحصار قساوةً هي تلك التي تفرضُها الدولُ على نفسها، من خلال اليأس والشعور بالعجز أمام الضغوط الخارجية. ومن هنا جاء شعار قائد الوطن للمرحلة المقبلة وهو «الأمل بالعمل». بمعنى أنه لا مكان لليأس لدى النفوس الوطنية الحيّة المقاومة، والأمل لا يصبح واقعاً بمجرد الشعارات والرغبات والتمنّي فحسب، بل بالتحلي بروح المبادرة والاجتهاد لتحقيق الأهداف من دون يأس أو خوف.

وبعد جلسة الافتتاح تحولت جلسات المؤتمر إلى مغلقة اقتصرت على رئيس مجلس الوزراء والوزراء وأعضاء الفريق الوطني للإصلاح الإداري.

> سورية دولة قوية حافظت على التدخل حيث يجب التدخل

سعر صحن البيض وصل لحدود ٩ آلاف ليرة

حداد لـ«الوطن» مربو الدواجن باعوا الدجاج البياض لحوماً بعد ارتفاع أسعارها وهذا ما خفض إنتاج البيض

رامز محفوظ

أكد عضو لجنة مربي الدواجن حكمت حداد أن السبب الرئيسي لارتفاع أسعار البيض ووصول سعر الصحن الواحد في الأسواق لحدود ٩ آلاف ليرة انخفاض إنتاج البيض بشكل كبير حالياً الذي وصل لحدود ٥٠ بالمئة.

حداد بيّن في تصريح خاص لـ«الوطن» أن الانخفاض في الإنتاج بدأ عندما قام مربو الدجاج البياض منذ شهرين تقريباً بذبح أفواج الدجاج البياض وبيعها لحماً عندما ارتفع سعر الفروج آنذاك حتى لا يتعرضوا للخسائر بشكل أكبر ويخففوا من خسائرهم إضافة إلى إصابة أفواج الدجاج البياض بأمراض أثرت في الإنتاج وأدت إلى انخفاضه.

ولفت إلى أن تكلفة صندوق البيض الذي يحتوي على ١٢ كرتونة أكثر من ١٠٠ ألف ليرة حالياً، مبيناً أن اغلب مربي الدواجن الذين قاموا بتربية أفواج الدجاج البياض خلال الفترة الماضية دفعوا مبالغ كبيرة للتربية ولغاية الآن لم يستطيعوا استرداد رأسمالهم، مشيراً إلى أنه نتيجة ارتفاع أسعار البيض حالياً عاد جزء من مربي الدجاج البياض للتربية.

وأشار حداد إلى أنه من المفترض أن يكون سعر مبيع كرتونة البيض في الأسواق حالياً بحدود ٨ آلاف ليرة وألا يكون سعر المبيع بحدود ٩ آلاف ليرة، متوقعاً في الوقت نفسه أن يرتفع سعر البيض خلال شهري تموز وآب القادمين نتيجة قلة الإنتاج وقلة عرض البيض، مؤكداً أن زيادة إنتاج البيض ستبدأ في شهر أيلول القادم وما بعد.

وأكد أن مربي الدجاج البياض يربح حالياً مع ارتفاع أسعار البيض لكن نسبة ربحه حالياً أقل من نسبة خسارته التي تكبدها خلال الأشهر الماضية.

وعن الدعم الذي تقدمه مؤسسة الأعلاف للدجاج البياض أوضح حداد أن ما تقدمه مؤسسة الأعلاف من توزيع بالنسبية للدجاج البياض لا يشكل أكثر من ١٠ بالمئة من استهلاك الدجاجة الواحدة، مبيناً أن الدجاجة البياضة تكلف شهرياً نحو ٦ آلاف ليرة بأقل تقدير والمؤسسة تعطي عن كل دجاجة ٥٠ ليرة شهرياً فقط، مشيراً إلى أن من يظن أن المؤسسة تدعم قطاع الدواجن بنسبة ٥٠ بالمئة فإن هذا الكلام خاطئ وغير صحيح.

وأشار إلى أن مؤسسة الأعلاف يجب أن تعطي دعماً لمربي الدجاج البياض عن كل دورة علفية ومدتها شهران لكنها تتأخر في توزيع الدعم وتقوم بتوزيعه كل ثلاثة أشهر، لافتاً إلى أن استهلاك الدجاجة البياضة كل ثلاثة أشهر بحدود ١٠ كيلو ذرة صفراء والمؤسسة تعطي كيلو واحداً فقط خلال ثلاثة أشهر أي بحدود ١٠ بالمئة من استهلاك الدجاجة وسعر المؤسسة أخفض من سعر القطاع الخاص بحدود ٢٠ بالمئة.

وأشار إلى أن مؤسسة الأعلاف قامت بتسعير كيلو الذرة الصفراء بحدود ١٠٠٠ ليرة في حين أن سعر مبيعه في القطاع الخاص بحدود ١٣٠٠ ليرة.

البحث عن شراكة لمعمل الإطارات

معمل للأدوية في السويداء بانتظار موافقة الحكومة

هناء غانم

أكد المدير العام للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية د. أسامة أبو فخر في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المؤسسة تعمل ضمن خطتها للمرحلة القادمة تحت شعار «الأمل بالعمل»، والتوجه فوراً لضرورة إعادة تأهيل وتطوير خطوط الإنتاج والعمل على تحسين وتطوير منتجاتها، ولاسيما أن معظم خطوط الإنتاج قديمة الصنع، ولكي تكون هذه المنتجات قادرة على المنافسة لا بد من استخدام تكنولوجيا حديثة ومتطورة، حيث يتم التوجه لإعادة تأهيل الشركة العامة لصناعة المنظفات /سار/ وإدخال خط إنتاج البريفور للشركة الأهلية للصناعات المطاطية والبلاستيكية، والأهم التوسع ببناء شركة تامبكو وإدخال خطوط إنتاج وتأهيل المقر الأساسي وفي حال موافقة اللجنة الاقتصادية فسيكون هناك معمل للأدوية البشرية في السويداء، وبالطبع سيكون كل ذلك وفق دراسات فنية وتبريرية تتضمن الواقع الفني والإنتاجي للآلة وانعكاسه على جودة المنتج، مع تأكيد أن يتم العمل على إعادة هيكلة المؤسسات العامة وفق متطلبات العمل الحديث، وإعداد أنظمة داخلية حديثة وتعديل الملاكات العددية للشركات التابعة، بحيث يتم رفد الشركات بالعمالة المؤهلة فنياً، والتي تحمل الشهادات الثانوية الفنية والمعاهد الصناعية بما يخدم العملية الإنتاجية والأهداف المحددة. دعم إقامة عدد من المشاريع الكبرى الصناعية وتفويض كل وزارة بتنفيذ المشاريع بحسب رؤيتها للأولويات وضمن اعتماد إجمالي يرصد لها بعد القيام بالدراسات الاقتصادية الكافية والدقيقة لذلك وفق ضوء أولويات واحتياجات كل وزارة على حدة. إضافة لذلك سيكون هناك رصد للاعتمادات الاستثمارية بحسب الكلف التقديرية من دون الأخذ بالاعتمادات الجزئية التي تشتت الإنفاق المالي للمشروع وتطيل فترة تنفيذه.

وأشار مدير عام المؤسسة إلى أهمية معالجة موضوع العمالة الفائضة على المستوى الوطني لما لذلك من تأثير في الكلف الإنتاجية في الشركات الصناعية مثل إحداث صندوق وطن للضمان الاجتماعي يعنى بدفع راتب شهري لهذه الفترة وعلى التوازي يدربها ويؤهلها لاستخدامها في مشاريع جديدة أخرى، ومن الضروري حالياً إعادة توزيع هذه العمالة الفائضة في كل شركة لاستبعادها من حسابات الكلفة وإدراجها في حساب الأرباح والخسائر ريثما يتم إيجاد مشاريع جديدة تستوعبها أو يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها. مع الإشارة إلى رصد الاعتمادات الكافية لتنفيذ خطط الاستبدال والتجديد.

أبو فخر أكد أن مناقشة الموازنات والخطط السنوية ستكون بناء على الواقع المتاح والإمكانيات المادية وتفويض كل وزارة بتنفيذ المشاريع بحسب رؤيتها للأولويات وضمن اعتماد إجمالي يرصد لها بعد القيام بالدراسات الاقتصادية الكافية والدقيقة لذلك وفق ضوء أولويات واحتياجات كل وزارة على حدة. إضافة لذلك سيكون هناك رصد للاعتمادات الاستثمارية بحسب الكلف التقديرية من دون الأخذ بالاعتمادات الجزئية التي تشتت الإنفاق المالي للمشروع وتطيل فترة تنفيذه.

وأشار مدير عام المؤسسة إلى أهمية معالجة موضوع العمالة الفائضة على المستوى الوطني لما لذلك من تأثير في الكلف الإنتاجية في الشركات الصناعية مثل إحداث صندوق وطن للضمان الاجتماعي يعنى بدفع راتب شهري لهذه الفترة وعلى التوازي يدربها ويؤهلها لاستخدامها في مشاريع جديدة أخرى، ومن الضروري حالياً إعادة توزيع هذه العمالة الفائضة في كل شركة لاستبعادها من حسابات الكلفة وإدراجها في حساب الأرباح والخسائر ريثما يتم إيجاد مشاريع جديدة تستوعبها أو يتم اتخاذ القرار المناسب بشأنها. مع الإشارة إلى رصد الاعتمادات الكافية لتنفيذ خطط الاستبدال والتجديد.

وبلغة الأرقام وحسب المؤشرات والأعمال المنفذة لغاية شهر أيار من العام الحالي ٢٠٢١ أكد أبو فخر أن المؤسسة حققت إنتاجاً بلغت قيمته في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية لغاية شهر أيار من عام ٢٠٢١ نحو ١٣,٩ مليار ليرة سورية من قيمة مخططة للفترة نفسها بحوالي ١٢,٣ مليار ل.س وبذلك تكون نسبة التنفيذ ١١٣ بالمئة وكانت القيمة في الفترة المقابلة ٢٠٢٠ حوالي ٥,٥ مليارات ليرة سورية وبذلك تكون نسبة التطور ٢٥٠ بالمئة. كما بلغت قيمة المبيعات المحققة في الشركات التابعة للمؤسسة العامة للصناعات الكيميائية لغاية شهر أيار من عام ٢٠٢١ نحو ١٢,٦ مليار ليرة سورية من قيمة مخططة بنحو ١٢,٣ مليار ل.س وبنسبة تنفيذ ١٠٣ بالمئة وكانت القيمة في الفترة المقابلة ٢٠٢٠ بحوالي ٥,١ وبذلك تكون نسبة التطور ٢٤٤ بالمئة كما بلغت قيمة الأرباح المقدرة لغاية الربع الأول من عام ٢٠٢١ قبل الضريبة ٢,٢ ل.س والقيمة المقدرة بعد الضريبة ١,٥ مليار ل.س. ومن المتوقع أن تكون الأرباح للنصف الأول من العام بحدود ٨ مليارات ليرة سورية وأكثر، أما قيمة الخسائر المقدرة للفترة نفسها في الشركات المتوقفة فقد بلغت ١٠٨ ملايين ل.س. كما تم الإعلان عن معظم بنود الخطة الاستثمارية للمؤسسة وشركاتها التابعة للمباشرة بالتنفيذ والتي بلغت لعام ٢٠٢١ قيمة نحو ٢,٥ مليار ل.س ومن أهم المشاريع المدرجة فيها إلى جانب بند الاستبدال والتجديد مشروع لإنتاج عبوات وسدادات البريفورم ومشروع لصهر البازلت وإنتاج خيوط وقضبان وأنابيب بازلتية و طرحت الشركات العامة للدهانات / أمية منتجين جديدين الأول هو منتج الايبوكسي للأرضيات وهو قيد العروض استكمالاً لدى وكلاء الشركة والثاني منتج جديد عازل للرطوبة مطاطي على أساس أكريليك وتمت تلبية عدة طلبات منه. وفي الشركة الطبية العربية/ تامبكو تم طرح ثلاثة مستحضرات جديدة في الأسواق هي (أقراص أميودارن- كبسول تامي جيزيك - شراب جاف سنو كسيم). وهناك ثلاثة مستحضرات أخرى تم ترخيصها من وزارة الصحة وبصدد طرحها بالأسواق هي: (فالسارتان- لوبيراميد- شراب ديكوستامين بصيغة معدلة).

وحسب التقرير الصادر عن المؤسسة نجد أن هناك صعوبات على المستوى العام، منها بخصوص تنفيذ الخطط الاستثمارية حيث تم رصد الاعتمادات بشكل جزئي ما يعوق عملية التنفيذ لأنه حين الإعلان عن المشاريع يشترط تأمين كامل الاعتماد اللازم ما يخلق تأخير خارجاً عمن إرادة الجهة المنفذة، إضافة إلى الحاجة الدائمة إلى إجراء تعديلات في دفاتر الشروط اللازمة للإعلان عن المشروع في ضوء عدم استقرار الأسعار في الأسواق وتقلباتها بشكل دائم وتغيرات أسعار صرف العملة المحلية وأثر ذلك على كل ما يتعلق بتنفيذ المشاريع و الحاجة لإعادة الإعلان أكثر من مرة لعدم ورود عروض مناسبة بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد السوري وما نتج عنه من آثار على عمليات التوريد داخلياً وخارجياً بالإضافة إلى ضعف السيولة المالية اللازمة لتنفيذ المشاريع الاستثمارية في بعض الشركات التابعة مثل الشركة الأهلية للمنتجات المطاطية والبلاستيكية، الشركة الطبية العربية/ تامبكو، الشركة العامة للمنتجات البلاستيكية بحلب .. أما بخصوص الإنتاج والتسويق والمبيعات هناك صعوبة بارتفاع أجور النقل وبالتالي التأثير على كلفة المنتج ككل. إضافة إلى الحاجة للسيولة المالية المرتفعة بسبب صعوبات فنية ناجمة عن أعمال التخريب التي قامت بها المجموعات الإرهابية في بعض الشركات التابعة. وبين التقرير عدم قدرة الشركات العامة على مجاراة القطاع الخاص في تسهيلات الدفع عند تسويق المنتجات من حيث نسبة العمولة، الدفع الآجل، توزيع العروض..إلخ، وأن اعتماد أسلوب البيع عن طريق وكلاء كما في الشركة الطبية العربية يؤدي أحياناً إلى ارتفاع قيمة الاستجرارات عن قيمة الضمانات من الوكيل، الأمر الذي يعرض الإدارات لمساءلة الجهات الرقابية. مبيناً أن عدم وجود كوادر مؤهلة بسبب عدم تعويض التسرب الحاصل نتيجة التقاعد والاستقالات والصرف من الخدمة ومحدودية إجراء المسابقات والاختبارات وقصرها على بعض الجهات العامة . والأهم أن هناك صعوبات ذاتية تتعلق بأداء الإدارات وقدرتها على التعامل مع الظروف الطارئة وإيجاد الحلول للمسائل العارضة.

اقتراح لرفع بوليصة التأمين الصحي للموظف من ٢٨ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً ليرة

٣ بالمئة من الأجر الشهري للموظف لتغطية البوليصة

مشروع لصيدلية تأمينية مخصصة لحاملي بطاقة «السورية»

عبد الهادي شباط

كشف مصدر في قطاع التأمين عن التوجه لتعديل بوليصة التأمين الصحي لتصبح قيمة البوليصة ٦٠ ألف ليرة بدلاً من ٢٨ ألفاً بقصد تحسين خدمة التأمين الصحي وتغطية الفروقات السعرية الحاصلة على المستلزمات والأسعار الأدوية وقيم الوحدات المخبرية وغيرها.

وفي حال حساب تكلفة التأمين الصحي حسب البوليصة الجديدة المقترحة (٦٠ ألف ليرة للبوليصة) ستكون تكلفة التأمين الصحي لـ(٦٠٠) ألف عامل في القطاع الإداري نحو ٣٦ مليار ليرة بدلاً من إجمالي التكلفة الحالية للعاملين في القطاع الإداري البالغ ١٦,٨ مليار ليرة.

وعن التغطية المالية للقيم الجديدة للبوليصة بيّن أن هناك بحثاً لتحميل المؤمن له ٣ بالمئة من أجره الشهري في حين هناك نقاش لتعديل نسبة تحمل وزارة المالية الحالية (٩,٥ بالمئة) وأيضاً تعديل تحمل المؤسسة السورية للتأمين الحالية (١٢,٥ بالمئة)، وأنه من دون إجراء تعديلات على نسب التحمل لا يمكن تعديل بوليصة التأمين الحالية للعاملين في الجهات العامة من القطاع الإداري، للتخفيف من العجز الحاصل في ملف التأمين الصحي حيث بلغ حجم بدلات التأمين الصحي العام الماضي ٢٠٢٠ نحو ٧ مليارات ليرة على حين بلغت المطالبات ١١ مليار ليرة ونتج عن ذلك عجز (خسارة) بحدود ٤ مليارات ليرة، وقبله في عام ٢٠١٩ تجاوز حجم الخسارة في التأمين الصحي ١٠ مليارات ليرة.

وكل ذلك بقصد تحسين خدمة التأمين الصحي وتغطية حالة التضخم الحاصلة بالأسعار وأجور مزودي الخدمة، حيث تم التقدير العام الماضي أن هناك نحو ٣,٥ ملايين خدمة طبية قدمت للمؤمن لهم في القطاع الإداري داخل المشفى للمؤمن لهم لدى المؤسسة الذين يتلقون الخدمة من مشافي إدارة الخدمات الطبية العسكرية ومشافي الشرطة، وإعفاء ٢٥ بالمئة من نسبة التحمل للزيارات الخارجية.

والعمل على مشروع لافتتاح الصيدلية التأمينية، التي ستكون مخصصة فقط لحاملي بطاقة المؤسسة العامة السورية للتأمين، مع تأمين فرصة التعاقد المباشر مع معامل الأدوية أو المستودعات، الأمر الذي يخفض سعر الدواء وبالتالي يخفض نسبة التحمل ١٠بالمئة التي سيتم إعفاء المؤمن منها ويحقق وفراً في الحد المالي للمؤمن له لإجراءات الخارجية والحد من سوء الاستخدام وكسب رضا المؤمن له وتخفيف الضغط والشكاوى بملف التأمين الصحي، وضخ المتبقي من نسبة التحمل كإيراد لمصلحة محفظة التأمين من خلال إيداعها بالحساب المفتوح للتأمين الصحي بالمؤسسة، وغيرها الكثير من المنافع التي يمكن تحصيلها من هذا المشروع، وأنه في حال نجاح التجربة ستتم زيادة العدد ضمن مدينة دمشق وريفها، وكذلك سيتم العمل على إحداث صيدلية تأمينية مماثلة في كل محافظة من محافظات القطر وزيادتها حسب الحاجة.

وكانت خدمة التأمين الصحي سجلت تراجعاً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة وفقد الكثير من المؤمن لهم ثقتهم بجودة الخدمة أو الحصول على الخدمة خاصة العاملين في الجهات العامة من القطاع الإداري والذين يشعرون بعدم الرضا عند مقارنة بوليصة التأمين الصحي التي يحصلون عليها مع العاملين لدى الجهات العامة في القطاع الاقتصادي، ولذلك لابد من إحداث تغييرات جوهرية في التعاطي مع ملف التأمين الصحي لجهة التمويل والهيكل الإداري الذي ينفذ ويقود هذا الملف.